العرب
الإثنين 2021/11/29
السنة 44 العدد 12255

العراق ومعضلة الالتزام

رشا العزاوي
صحافية عراقية

يجادل العلماء بأن القضية الرئيسية التي تفسر استمرار النزاعات داخل الدول وفي ما بينها هي مشكلة الالتزام. وفقًا للعالم السياسي روبرت باول، تنجم النزاعات عن "تحولات في توزيع السلطة بين المقاتلين الذين لا يستطيعون الالتزام بتوزيع الكعكة المحلية".

أدى الإرهاق العام من استمرار الاحتجاجات على حكومة المخلوع عادل عبدالمهدي الفوضوية، وفشل لجان التحقيقات المختلفة (سواء كانت بلا جدوى أم لا) في عهد خلفه مصطفى الكاظمي، والدراما المتنوعة في مواجهة الفصائل المسلحة التي لم تؤت حتى بعد قرابة عامين ثمارها، إلى حملة مقاطعة واسعة للانتخابات العراقية. غير أن 60 في المئة من العراقيين المؤهلين للمشاركة في الانتخابات تجنبوا أيضا دعم المرشحين المستقلين أو أولئك الذين شاركوا في احتجاجات تشرين وعرفت عنهم المقاومة الغاضبة لسياسات الجماعات المقربة من إيران.

جهود السلام التي يبذلها المجتمع الدولي في العراق يجب أن تركز على الأهداف الفورية التي تعالج مشكلات الأمن والطاقة والوباء وتجنب إغراء الانخراط في جهود تفاوضية ضيقة بين الفرقاء الشيعة

فاز مقتدى الصدر بالانتخابات في نتائج أولية، قدم سلسلة وعود عشية انتصاره غير المؤكد بعد، وقال إنه سيسعى للقضاء على الميليشيات، لم يَطلب منه أبرز المتفائلين به بناء دولة مؤسسات، لكنه وعد بذلك أيضا.

لم يشتر أحد حفنة الوعود الرائعة التي أطلقها الصدر عشية تنصيبه، لكن وقوفه بالضد من فصائل مسلحة عُرف عنها قربها من إيران وفر له شيئا من الدعم الداخلي، وتمكن من استقطاب شريحة من العازفين عن المشاركة في الانتخابات التي اهتمت أخيرا بمعرفة ما ستؤول إليه نتائج المواجهة بين مقتدى والفصائل المسلحة المدعومة إيرانيا، بالإضافة إلى الدعم الخارجي للانتخابات الذي يفسره مقتدى على أنه دعم شخصي له كونه الفائز بنتائج انتخابات مدعومة دوليا، على علم الجميع بتاريخه الحافل بالتقلبات السياسية وانخراطه شخصيا في قيادة واحدة من أكبر الجماعات المسلحة الخارجة عن القانون في العراق، والمتهمة بجرائم إبادة جماعية وانتهاك حقوق الإنسان وتياره الديني الذي تعارضه شريحة كبيرة مثلت غالبية الشباب المشاركين في احتجاجات تشرين 2019، والذين وصفهم مقتدى بالانحلال والفجور وعبارات أخرى توحي بنيته تأصيل المد الإسلامي الشيعي المتشدد في البلاد حال تسلمه السلطة.

مقارنة السيء بالأسوأ ينتصر فيها الأول ضمن صراع طرفه قوى موالية لإيران وآخر يزعم وقوفه بالضد منها، لكنه يبقى سيئا على كل حال، خاصة وأن القوى السنية والكردية الفائزة تنأى بنفسها عن إلزام الطرف الشيعي الفائز أيا كان بوعوده التي تبدو موجهة للاستهلاك الإعلامي فقط.

اليوم يتحمل العراقيون زيادات في الأسعار على أعلى مستوى سنوي منذ ثلاثة عقود، تراجع في العملة، وانهيار أمني على جميع الأصعدة، ووباء لا يزال يسجل إصابات هي الأعلى في الشرق الأوسط ما لم نقل العالم أيضا وجدول أعمال تشريعي معطل حتى إشعار يأذن فيه المختلفون سياسيا بإعلان برلمان وحكومة جديدين.

شهد العراق الكثير من النزاعات المدمرة بين أطرافه السياسية المختلفة قوميا وطائفيا ولم يأت الدعم الدولي لأي من المتصارعين بنتائج إيجابية على أرض الواقع، إذ اعتمدت الجهات الفاعلة استراتيجيات المساومة التي تفشل في الاعتراف بشرعية مزاعم بعضها البعض وحقوق الشرائح التي تمثلها.

يجب أن تركز جهود السلام التي يبذلها المجتمع الدولي في العراق على الأهداف الفورية التي تعالج مشكلات الأمن والطاقة والوباء في العراق، يجب أن يتجنب العالم إغراء الانخراط في جهود تفاوضية ضيقة التركيز بين الفرقاء الشيعة بزعم أن فائزا فيهم سيحقق مصالح العراقيين العليا على حساب مكاسب خاصة أو انتماء إلى أجندة خارجية لأن ذلك لن يحدث.

يتعين على صانعي السياسة في مجلس الأمن والعواصم الأخرى الفاعلة في العراق قبول فكرة أنه لم يعد هناك حل جزئي للنزاعات بين الفرقاء السياسيين الشيعة، أو في نزاعهم مع الشارع الناتج عن تركة فشل ضخمة على مدى 18 عاما ويبحثون جديا عن حلول أخرى تجنب العراق طريق انهيار محتمل.

في هذه المرحلة، لن تنجح الجهود المحلية أو الأممية لدفع أحد الطرفين (الصدر أو الإطار التنسيقي) للتفاوض لتشكيل حكومة. يجب أن يضطلع المجتمع الدولي بثقله المالي والدبلوماسي – جوهريًا وليس بالكلام وحده – خلف حل شامل للمشاكل التي تعاني منها البلاد المهددة بالانهيار الكلي وليس بالانشغال في تغليب مصالح الأحزاب السياسية المرفوضة في الشارع.

من الصعب تخيل حل دائم مدعوم دوليا لا يأخذ في الاعتبار المطالب والمصالح المشروعة لـ60 في المئة من العراقيين المقاطعين للانتخابات، أو من العراقيين المشاركين في الاحتجاجات الشعبية عام 2019.

تحولات فكرية تدور في سوريا

إبراهيم الجبين
كاتب سوري

أظهرت قضية المفتي العام للجمهورية العربية السورية والذي تم انتخابه من قبل المجلس الإسلامي السوري رداً على إلغاء مقام الإفتاء من قبل رئيس النظام السوري مؤخراً مؤشراً لافتاً يحدث للمرة الأولى خلال العقد السوري الماضي من الزمان. فالأمر لم يكن بإرادة رجال الدين والشارع السني وحسب، إنما تضافرت فيه جهود عديدة أبرز ما فيها هو الدفع الكبير باتجاه انتخاب المفتي العلامة أسامة الرفاعي والذي تم في بُعد من أبعاده، من قبل نخب سورية "غير متدينة"، تجسّد في تواصل تلك النخب والعديد من المثقفين والتيارات الفكرية مع المجلس الإسلامي لتشجيعه على اتخاذ هذه الخطوة التي بدت لهم ضرورية.

والهدف وفقاً لهؤلاء، ليس تنصيب رجل دين يهيمن على الحياة العامة، بل استرداد الرمزية التي يمثلها مقام المفتي العام، الأمر الذي من شأنه أن يستحضر معه العديد من الرمزيات مثل هوية الدولة وعروبتها واتجاهها ورسالة من عموم الشعب، الذي يمثّل المسلمون السنة الغالبية فيه، بأنهم متمسكون بكل تلك القيم الهامة في أي معادلة وطنية مستقبلية.

الذين يعيشون في زمن الحرب الباردة، من متدينين وغير متدينين، ما زالوا بعيدين كل البعد عن التحولات التي طرأت على العالم منذ ذلك العهد وحتى اليوم، لاسيما الفكري منها. تحولات قادت إلى تشاركية تفرضها الحياة الجديدة في المجتمعات بعد ثورة الاتصالات الأخيرة وشيوع المعلومة وتفتت معنى الرقابة والحدود الفاصلة، إذ أن الفاعل في التغيير لم يعد من الضروري أن يكون مرتدياً للقميص المشابه لمن يعمل على التأثير فيهم، فكل دفقة وعي جديدة ستصبّ في صالح الجميع، بينما سيعمل الصراخ الغوغائي الذي ساد في الزمن الماضي على تشويش رسالة أصحابه وعزلهم بالتدريج عن مجتمعاتهم ونطاقات تأثيرهم، حتى تتقلص تلك النطاقات وتصبح بحدود زبائنية مقتصرة على المنفعة المتبادلة بين صناع الفكر، منتجيه ومروجيه، وبين دوائر ضيقة تستهلكه وتستثمر فيه.

الإسلام السياسي لم يدرك هذه المعادلة، ومثله لم يفعل اليسار، فكلما ازدادت حدّة الاستقطاب كلما ابتعد الهدف من العمل السياسي الوطني المشترك، هذا ما دمّر غير مجتمع في العالم العربي، وما فتح الباب واسعاً أمام التكفير السياسي، والتكفير القومي ومزّق الهوية.

وليست كل الحروب تخاض في وقت واحد، ففي ظل الخطر الداهم بزوال الهوية والكيان، توضع الخلافات الفكرية جانباً، ويجري العمل وفق التوافقات الممكنة، لا الإصرار على طرح الاختلافات الجذرية، ما عدا ذلك يصبح الأمر مراهقة سياسية مرّت وتمرّ بها بلدان المشرق العربي في دوامة تتكرّر باستمرار.

وقد يسأل سائل؛ ما علاقة الكتاب والفنانين والروائيين والموسيقيين بمقام الإفتاء؟ وهل يعني هذا اصطفافاً مذهبياً من نوع ما؟ القصة في إدراك حاجات المجتمع والتقاط لحظته المواتية التي لا يحق لنخبته التي تشعر بالانتماء إليه تركه حائراً فيها.

وكثيراً ما تقدّمت الأنظمة التي تدور في فلك إيران اليوم خطوات على شعوبها في فهم وتطبيق آليات معقدة، معتمدة على سيكولوجيا الصراع والحاجة النهمة إليه لدى مكونات المجتمعات العربية، غير أن تلك الخطوات تبقى رهناً باستجابة الناس وكيفية تفاعلهم معها، وتبدو تلك الحكومات مرتاحة لاستنادها إلى مقدّرات دولة، فيما يعتمد المجتمع على حفنة من الباحثين والمفكرين الذين لا يجدون من يدعمهم وإن وجدوا ذلك فسيحصدون منه الفتات، ولذلك يبدو إنتاجهم خليطاً من نزعات شخصية متوترة بسبب ظروفهم الذاتية والموضوعية.

قدر سقف العالم العربي ممثلاً بسوريا والعراق أن تبدأ منه التحولات، وكما بدأت فيهما الدولة العربية الأولى ذات يوم، وبعد ثلاثة عشر قرناً انطلق من إحداهما مشروع التحرر العربي مجددا ممثلاً بميثاق دمشق الذي طالب باستقلال الدول العربية ونيل الشعوب لحرياتها، تعاد الكرة من جديد، ويبدأ طور مختلف من إعادة صياغة علاقة المجتمع مع الدين، علاقة لا تقوم على صبغ الدولة المستقبلية بطلاء ديني ولا على خلع الرموز الدينية من الحياة العامة، بل على بث الطمأنينة بين أطياف المجتمع في مواجهة التجريف الفكري وتذويب الهوية. وما يحدث في هاتين البقعتين من العالم العربي أشد تأثيراً مما يجري في غيرهما، بحكم كونهما وريثتي الإشعاع الحضاري، وتمتلكان القدرة على الإقناع والتحول إلى أمثولة، ما سينعكس على بقية القطع من الصورة المفككة في لحظتها الراهنة.

وكما لا يمكن تغيير النظرة إلى التيارات الدينية واتصالها مع السياسة من أفغانستان، بل من مرتكز حضاري صلب، وكما لا يمكن الحفاظ على الدولة العربية من التفكك بالنظر إلى تفكك السودان إلى سودانين، بل من بلد مثل العراق تم العمل وعلى مدى عقود على تفتيته ليلاً ونهاراً وما يزال متماسكاً في الوجدان الجماعي، وكما لا يمكن لأي تطبيع مع الإسرائيليين أن يكون فاعلاً حقاً إلا بحضور دمشق وبغداد، فإن أي تغيير قادم نحو سلم عام وتنمية نهضوية في المنطقة لا بد وأن تشخص الأنظار فيه أولاً نحو المشرق العربي، فهناك تدور القصة كلها.

التفكير خارج الصندوق يبدو ضرورة في هذه المرحلة، ولم يعد لقطة في مشهد، بل حاجة ماسة تدعو إليها الظروف التي ارتطمت بجدران ليس فقط من العصي على السوريين تجاوزها، بل على دول مستقرة ذات ثقل في العالم، وتكفي حادثة تهريب رفعت الأسد التي ما زالت الصحافة الفرنسية تتهم فيها الحكومة والمخابرات الفرنسية بقبض الثمن من مجرم مدان والسماح له بالعودة إلى أحضان ابن شقيقه في دمشق. ادعاء العجز عن معاقبة من ارتكب جرائم السلاح الكيمياوي واعتقل وقتل مئات الآلاف من المدنيين الذين تسببت صورهم بسن قانون "قيصر"، قانون لا يعمل المسؤولون الأميركيون على تفعيله، بل تركوه بيد السياسيين "البراغماتيين"، فيما هو واجب التنفيذ والامتناع عن تنفيذه جريمة بحد ذاتها، ولا نهاية للنماذج التي تبرهن على أن الحالة السورية ليست حصة حساب بسيطة في مدرسة ابتدائية، بل غاية في التعقيد والتشابك مع قضايا المنطقة والعالم التي تبرز فوق السطح والتي تعشش تحت الطاولات.

اليمن بين تاج كسرى وعمامة الخميني

صالح البيضاني
صحافي يمني

أساء الحوثيون قراءة التحولات الإقليمية والدولية المرتبطة بالملف اليمني، مدفوعين في ذلك بنوع من الغرور الذي صاحب مسيرة تقدمهم السهلة نسبيا في مناطق الشرعية واقترابهم من مركز محافظة مأرب الاستراتيجية، وكان رهانهم في ذلك يعتمد إلى حد كبير على عاملين أساسيين؛ الأول رهانهم الخاطئ على استمرار سياسة التدليل الدولية وخصوصا الأميركية واعتقادهم المبالغ فيه باستعجال التحالف العربي في مغادرة تعقيدات الحرب اليمنية.

أما العامل الآخر فهو مراهنتهم المبالغ فيها على سلاح المسيرات الذي تعاملوا معه بثقة مفرطة بوصفه سلاحهم للردع والتوازن في مواجهة سلاح الجو السعودي الذي عاد مجددا لاستهداف مناطق العمق الحوثي في ما يبدو أنه نتيجة لحصول التحالف على بنك جديد من الأهداف العسكرية الحوثية، وهو ما تؤكده شهادات العيان من صنعاء عن انفجارات متلاحقة لمخازن أسلحة إثر ضربات التحالف الجوية الأخيرة في مشهد يعيد إلى الأذهان بدايات الحرب في اليمن.

وفي مقابل التصعيد الجوي للتحالف العربي والإعلان صراحة عن مشروعية الهجمات التي تستهدف القدرات العسكرية للحوثيين، تراجعت إلى حد كبير وبشكل لافت فاعلية المسيرات الحوثية التي فشلت رغم كثافتها في إلحاق أضرار مباشرة بالمطارات السعودية ومنشآت النفط التابعة لشركة ارامكو، في مؤشر على إمكانية تحييد سلاح الحوثيين الأقوى نتيجة لتراكم الخبرات حول التصدي لهذا النوع من الطائرات المسيرة التي صدرتها إيران لأذرعها العسكرية، أو ربما يكون تراجع فاعلية تلك المسيرات ناتج عن عملية تحديث غير معلنة لمنظومة الدفاع الجوي السعودية.

وفي مقابل تراجع فاعلية طائراتهم المفخخة، فشل الحوثيون منذ سبع سنوات في تحييد طيران التحالف العربي على الرغم من محاولاتهم التي لم تتوقف يوما لتعويض هذا الفارق الهائل في معادلة القوة، وقد أظهرت مقاطع فيديو حديثة مسربة من مطار صنعاء الدولي، استمرار الحوثيين في اختبار أسلحة للدفاع الجوي، بهدف الخروج من تحت رحمة سلاح الطيران الذي أثبت أنه القوة الفارقة في الحرب اليمنية التي أفشلت حتى الآن سيطرة الحوثيين على مأرب وجعلتهم دائما عرضة للاستهداف العسكري في الزمان والمكان الذي يختاره التحالف كما حدث مؤخرا من خلال قصف معسكرات الحوثيين في دار الرئاسة بصنعاء وتدمير عدد من مخازن السلاح وورش تصنيع الأسلحة في مناطق مختلفة.

وعلى الرغم من حالة التأرجح الملحوظة في مسارات الحرب والسلام اليمنية، بين تقدم سريع للحوثيين حينا وتراجع في أحيان أخرى، لا يبدو أن الحرب اليمنية تقترب من فصلها الأخير وخصوصا مع شطب الجماعة الحوثية السلام العادل من قائمة خياراتها ومراهنتها المطلقة على أنها تخوض حربا مقدسة لا بد أن تكسب فيها، وهو الأمر الذي تكذبه كثير من الشواهد على الأرض تشير جميعها إلى أن قرار الحوثي ليس في السماء ولا يدار وفقا لمنطلقات دينية وعقدية بحتة كما يزعم قادة الجماعة، بقدر ما هو مختطف في طهران التي باتت تلوح بملف الحرب في اليمن إلى جانب ملفات أخرى تسعى من خلالها لتوظيف كل هذا الخراب الهائل في اليمن والعراق وسوريا ولبنان من أجل استعادة الإمبراطورية الفارسية مع فارق وحيد فقط هو استبدال تاج كسرى بعمامة الخميني.